مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN: 1071-2335/ E-ISSN: 2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 10، عدد رقم: 04، ديسمبر 2021، صص: 175 - 192

تاريخ الاستلام (2021/08/03) تاريخ القبول (2021/11/10) تاريخ النشر (2021/12/30)

نظرية العامل في منظور العقل النحوي من التعليل إلى التحديد السياقي

Factor Theory in the Perspective of the Grammatical Mind from Rationale to Contextual Determination

محمد الشريف نطور
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة (الجزائر)
mohamedcherifnet@gmail.com

ملخص:

تناول هذا البحث نظرية العامل في العقل النحوي العربي قبل تسرب المنطق الأرسطي، وفي الفكر العربي الحديث محاولا تحديد الأسباب المؤدية إلى تأييده أو الثورة عليه مع بيان علاقة التعليل العاملي بالمنهج السياقي. ومن نتائج البحث التأكيد على ضعف موقف الثائرين على العامل ، و اقتراح مصطلح (الحسد اللغوي) لكل سلوك لغوي مشابه ، وهذا ما أكدته جهود مجموعة من العلماء والباحثين الغربيين في بعث نظرية العامل أو ما أسموه بالربط العاملي في بلدانهم.

كلمات مفتاحية: عامل؛ سياق؛ عقل؛ متكلم؛ علة؛ نحو.

Summary:

This research dealt with the factor theory in the Arab grammatical mind before the Aristotelian logic leakage/influence, and in modern Arab thought, attempting to identify the reasons leading to its support or revolt against it, with an explanation of the relationship of factorial reasoning with the contextual approach. One of the results of the research is the emphasis on the weak position of those who rebel against the factor, and suggest the term (Linguistic Intuition) for every similar linguistic behavior. This was confirmed by the efforts of a group of Western scholars and

المؤلف المرسل: محمد الشريف نطور ، الإيميل: mohamedcherifnet@gmail.com

researchers in resurrecting/regenerating/reviving the factor theory or what they called factorial linkage in their countries.

Keywords: Factor; context; mind; speaker; reason/issue; grammar

1. مقدمة:

ينظر النحو العربي إلى عناصر الجملة على أنها كل متكامل ولا يقبل التجزئة، فالفاعل لن يكون كذلك ما لم يكن له فعل، وكذلك الفعل لن يكون كذلك ما لم يكن له فاعل، وكذلك المبتدأ والخبر، والجار والمجرور، والمضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف والتمييز والمميز، والحال وصاحبها، وجميع المفاعيل، فكل هذه المفردات التي تبدو أبوابا مستقلة هي في حقيقتها عناصر غاية في التعلق بعضها ببعض؛ تعلق لم يكن النحاة في غفلة عنه، وإنما اجتهدوا في تعليله تعليلات بريئة، كان الهدف منها التأسيس لفهم علمي للعربية غير مسبوق، يقوم على المعيارية الدقيقة، والقياس السليم الذي لا يخرج عن سياق السجل اللغوي للمستخدم العربي للغة؛ إذ كان العقل النحوي ملتزما بمبدأ وغاية محددين؛ فالمبدأ استقراء كلام العرب، والغاية فهم كتاب الله جل وعز، لكن التباس هذا العقل بالحركة العقلية في القرون المتأخرة -ابتداء من القرن الرابع الهجري- جنح بتلك العلل نحو التفلسف والترف الفكري، مما أثار حفيظة بعض المتأخرين عليها إما بسبب القصور عن فهمها واستيعابها، وإما بسبب استثقالها في دروس نحو المتعلمين، فثاروا عليها جملة وتفصيلا، ويعد العامل أكثر هذه العلل تعرضا لتيار التقويض والنقض، ولذلك سيكون العمل في هذا البحث من أجل نقد الشرعية اللغوية لعلة العامل، وبيان حاجة النحو إليها؛ فهل تتوقف هذه الحاجة عند ربط العلة بمعلولها، أم تتجاوز ذلك لتكون عنصرا من عناصر التحديد السياقي، فتصبح أكثر من ضرورية، لا يمكن الاستغناء عنها بوجه من الوجوه؟

إن إجابة مثل هذا السؤال لا يمكن الاطمئنان إليها إلا بالعودة إلى الجذور الأولى لعلة العامل، والوقوف على أخرى ثمارها في الفكر النحوي، وبين الأولى والأخرى تتحدد معالم هذا البحث بدءا بعلة العامل في العقل النحوي قبل المنطق عند كل من عبد الله بن أَبي إِسْحَاق الحضرمي، والخليل بن أحمد، ويليه العامل في ميزان العقل النحوي بعد المنطق، ويمثله كتابا الخصائص لابن جني والرد على النحاة لابن مضاء، وبعد ذلك العامل في ميزان العقل النحوي الحديث والمعاصر، ويتم فيه استعراض لآراء كل من محمد حماسة عبد اللطيف وحسن خميس الملخ، ويختم البحث بخاتمة فيها أبرز النتائج التي تم الوصول إليها.

2. علة العامل في العقل النحوي قبل المنطق:

يبدأ الحديث عن العقل النحوي «بكيفية تعقيل السماع بتحويله من مادة نقلية إلى مجردات عقلية»[1]، إذ يعود سبق الريادة في هذا التعقيل إلى استناد هذا العقل إلى النقل، وهو مما لا مجال للشك فيه، ولكن يجب التنبيه إلى مستند آخر بالغ الأهمية، وهو مستند البيئة (الطبيعية والاجتماعية) الذي يسهم بشكل مباشر في الفهم الدقيق لما تم تعقيله، إلا أن المعطيات التي تثبت صلة العقل النحوي بتلك البيئة لم تكن جلية ذلك الجلاء اللائق بالحقيقة العلمية المطمْئِنة، وبخاصة عند عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمى «أول من بعج النحو وَمد القياس والعلل»[2]، فلم يردنا من أخباره أكثر من تلك التي تؤكد احتكامه إلى القياس والتعليل، ومن أشهر تلك الأخبار تخطئته للنابغة الذبياني[3]، وهو «نموذج حي يعكس الوجهة المعيارية التي نحاها النحو العربي منذ بداياته الأولى، بسبب سيطرة فكرة العامل على أذهان النحاة الأوائل»، [4] لكنه لا يوحي بصلة ما بين العقل النحوي وبيئته، ومع ذلك لم يكن علماء العربية بمعزل عن بيئتهم في وضع نظريتهم النحوية ومختلف علومهم، فهم كثيرا ما يعمدون إليها؛ يتخيرون من عناصرها ما يرونه مناسبا للتعبير عن مفاهيمهم النظرية، ومن أبرز ما سجله الدارسون عن الخليل بن أحمد الفراهيدي -رائد فكرة العامل وواضع شروطها النظرية[5]- وضع مصطلحات للعروض لا قِبل للشعراء بها، ومنها «الأوتاد والأسباب، والخرم والزحاف. »[6]؛ فالوتد «ما يغرز في الحائط أو الأرض من الخشب»[7]، و«السبب: الحبل»[8]، والخرم «أن يقطع مقدم منخر الرجل وأرنبته»[9]، و«ناقة زحاف وهو أن تكون سريعة الحفا»[10]، وهي مصطلحات لا تنفصل عن البيئة المحيطة به، وتقرِّب أن يكون العامل النحوي كذلك مأخوذا من عنصر بيئي هو «عامل الرمح: دون الثعلب قليلا مما يلي السنان وهو صدره»[11]؛ فالعامل يمتد بين الثعلب والعالية من الرمح[12]، ومن دونه لا فائدة من السنان مهما كانت حدته، ولا يمكن الوصول بالعالية إلى آلة قتال؛ ولتجسيد تصور الخليل وفق هذا المعنى فإنه يُنْزَل الإعراب منزلة السنان الذي به يصاب الهدف، وهو المعنى، وينزل الكلم اسمه وفعله وحرفه منزلة العالية والزج والسافلة التي لا تصل إلى الثعلب إلا بالعامل، وكذلك اللفظ الذي لا يصل إلى الإعراب الذي يحصّل المعنى إلا بالعامل أيضا، وبهذا الإسقاط التقريبي تتضح أهمية العامل وخطورته في النحو العربي حسب التصور الخليلي الذي يمكن نعته بالتمثيل الرمحي.

ومن هنا يتضح تجرد العامل من معنى السعي إلا من جهة المجاز، ويحتفظ بمعنى الوساطة بين اللفظ والإعراب والمعنى؛ ويبين نظرة الخليل إلى العامل إجراؤه التطبيقي في حديثه عن عمل ليت في قول النابغة:

«قالت فيا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد»[13]

قال الخليل: «يرفعون ((الحمام))، لأنهم يجعلون ((هذا)) مبتدأ، و((الحمام)) خبره ولا يعملون ((ليت))، ومن نصب الحمام أراد العمل لـ((ليت))»[14]؛ فعمل الرفع يكون بإرادة المتكلم أن يجعل من ((هذا)) مبتدأ بدلالة ارتفاع الحمام بالبدل منه، حتى إذا أراد أن يجعل من ((هذا)) اسما لـ((ليت)) نصب البدل ((الحمام)) فالتأثير ههنا منسوب إلى إرادة المتكلم على الحقيقة، وإلى العامل على المجاز كنحو قولنا: انطلق الرمح والفارس في الحقيقة من أطلقه.

وهذا الرمح ما هو إلا السياق النحوي لا يعدو أن يكون العامل عنصرا من عناصره المحددة لصورة انتظامه.

3. علة العامل في العقل النحوي بعد المنطق

لقد كان القياس أهم مستندات العقل النحوي، وكان منطقيا – من باب التسليم بأن لكل لغة منطقها- أن يلتمس العلة لصلة الفرع المقيس بالأصل المقيس عليه، ولعله الباب(أي القياس) الذي منه اجتهد عدد من المستشرقين ومن تأثر بهم من علماء العربية إلى الطعن في أصالة علوم اللغة بما فيها النحو؛ وإذا كان من الواجب الحديث عن تأثر للعقل النحوي بالمنطق الأرسطي فلا بد من إرجائه إلى القرن الرابع الهجري، ففيه تكون المترجمات اليونانية قد بلغت أقصى ما يمكنها بلوغه من الانتشار، وقد كثرت التحذيرات من ويلات تأثيرها في النفوس والعقول[15].

وقد وقع الاختيار على أبي الفتح بن جني لتمثيل هذه المرحلة التي انتعشت فيها الحركة العلمية في بغداد أكثر من أي مكان[16]، لأن نظرته المتميزة إلى العامل النحوي كانت مثارا لزوابع نقض هذه النظرية في المتقدمين والمتأخرين، والسبب في ذلك إسناده العملَ في النحو إلى المتكلم؛ قال: «فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»؛ فقد نسب العمل إلى المتكلم.

لم يكن العمل- في النحو- بمعنى السعي إلا من جهة المجاز ومع ذلك لا بد للعامل من ساع يسعى به إلى بلوغ مراميه، وهو ما لم يغب عن الخليل بن أحمد فيما تقدم ذكره من

إسناده الرفع في الحمام إلى جماعة الغائبين وهم المستخدمون المثاليون للغة الذين عنهم أخذت مبادئ الإعراب السليم، هؤلاء المستخدمون(users) الذين عبر عنهم النحاة بضمير جماعة الغائبين، وبضمير المفرد الغائب كذلك، وبنسبة القول إلى أعلامهم هم من شكلوا السجل اللغوي للعربية، الذي يعد تعبيرا عما كانوا يقومون به في حياتهم اليومية؛ فمن كلامهم- الذي يعد أصلا من أصول النحو- استقرأ علماء العربية مادتهم الخام باختلافاتها وتباين مستوياتها وأساليبها[17]، ولا يمكن للمستخدم الفرد -وهو ذاته المتكلم الذي أناط به أبو الفتح مهمة التصرف في أواخر الكلم حسب المقصد الذي يريده من كلامه- أن يخرج عن الأساليب والصيغ التي أثبتها ذلك السجِلُّ اللغوي، فيُعمل عامل الرفع إذا أراد الفاعلية وما ينوب عنها، أو الابتداء والإخبار مثلما يُعمل عامل النصب متى أراد المفعولية أو الحالية وغيرهما من المنصوبات، هذا ما أراده أبو الفتح من مقولته الشهيرة: « ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره. »[18] وهو لم يرد استبدال عمل المتكلم بالعامل النحوي، ويستند العقل النحوي عند ابن جني في توجيهاته النحوية إلى السجل اللغوي للمستخدم في مثل قوله في تعليل همز (حائش): « فإن قلت: فلعله جار على حاش جريان قائم على قام؛ قيل: لم نرهم أجروه صفة، ولا أعملوه عمل الفعل؛ وإنما الحائش: البستان بمنزلة الصور»[19]؛ حيث أسند فعلي الإجراء والإعمال المنفيين إلى ضمير جماعة الغائبين العائد على المتكلمين المثاليين باللغة العربية الذين ثبت سجلّ مستخدميها من كلامهم بمختلف متغيراته[20] التي سعى النحو العربي إلى الحد منها من أجل فهم موحد للقرآن الكريم، ولو لم يتم إخضاعها للمعايير النحوية لكُنَّا إزاء فهوم متباينة لكتاب الله تصل إلى حد التناقض، ومع ذلك لم يسلم من محاولات لتحريف فهمه بعد يأس من تحريف لفظه في كثير من الأحيان، ولم يبدُ من أبي الفتح اختلاف مع النحاة الأوائل في نظرية العمل، بالقدر الذي بدا منه الزيادة في البيان على النحو الذي انتحاه في شرح شعر المتنبي، إلا أن ابن مضاء القرطبي افتعل خلافا بين شيوخ النحو وبين أبي الفتح، وبنى على قوله بعمل المتكلم حملته على نظرية العامل التي بدأها بالإنكار على سيبويه ربطه لمجاري الكلم بما يحدثه العامل[21]؛ قال: «فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيَّن الفساد»[22]، ثم اعتد بمقولة ابن جني بأن العامل هو المتكلم معقبا عليها بالقول[23]: «فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره»[24]، وقد بين محمد إبراهيم البنا-أحد محققي كتاب الرد على النحاة[25] في مقدمة تحقيقه أن القول بعمل المتكلم ليس

سبقا من ابن جني، فقد نسب سيبويه الإعمال للمتكلم في شواهد كثيرة وأورد إثباتا لذلك شواهد كثيرة أيضا[26]، ولعل أخطر ما يمكن إثباته في هذه العجالة هو وقوع ابن مضاء فيما دعا إلى نقضه؛ قال البنا- بعد استعراضه لقول ابن مضاء باستبدال التعليق بالعمل: «فلما انتقل إلى باب الاشتغال فإننا لا نجده يتحدث على التعلق البتة، بل يصف أحوال الاسم المشتغل عنه وأحكامه على نحو ما هو معروف في كتب النحو»[27]؛ بمعنى أنه وقع في القول بالعمل، وأغفل القول بالتعليق، وهو مبين في موضعه المحال إليه من ((الرد على النحاة))[28].

ويبقى العامل في النحو العربي محددا قويا لمختلف السياقات النحوية، يختاره المتكلم استجابة للعرف اللغوي الذي أثبت في سجل المستخدمين الأنموذج الذين بلسانهم نزل القرآن العظيم، الذي وضع علم النحو وعلوم العربية كلها من أجل فهمه فهما سليما، ويبقى في جوف الناعين على النحاة قولهم به غصة؛ فهم كلما فرّوا منه وجدوا أنفسهم يركنون إليه؛ فهذا ابن مضاء نفسه لم يجد بدا من التعليل به واتباع منهج النحويين فيه.

4. العامل في العقل النحوي المعاصر

4. 1. العامل في العقل النحوي العربي:

ليس مفيدا للباحث -في هذا العمل على الأقل- إثقال عمله بمزيد من المادة المعجمية المتعلقة بمصطلح بحثه، بقدر ما ينفعه استغلال تلك المادة بما يخدم أهدافه العلمية التي يطمح إلى تحقيقها، فكثيرا ما يكون مختبر التطبيق والإجراء منطلقا طبيعيا لمختلف الكلمات ذات التخصص الاصطلاحي، وبخاصة ما اتصل منها بالدرس اللغوي في العربية، لأن اللغويين الأوائل ومعهم النحاة اجتمعوا على سبيل واحدة، هي انتحاء سمت كلام العرب الفصحاء من أجل هدف واحد، هو صحة تلقي كلام الله وسلامة تبليغه؛ فمهمة اللغوي والنحوي لم تكن لتسمح لأصحابها بإنعام النظر في المادة اللغوية التي قاموا باستقرائها، والعناية بتأطيرها نظريا، بالقدر الذي كانت به جهودهم مركزة على ضبط الفهم وتقويم اللسان، ويعد العامل النحوي من المصطلحات التي شغلت العقول وملأت القراطيس في هذا المجال، ومن أبرز مشكلاته ارتباط اشتقاقه بجذر لغوي يدل على السعي الذي اختص به ذوو الإرادة؛ قال جل وعز: ﴿**وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا**﴾ [التّوبَة: 60]؛ فالعاملون عليها «هم السعاة الذين يأخذون الصدقات من أربابها، واحدهم عامل وساع. »[29]، ولعل هذا التلبس لمعنى العامل بالسعي من أكبر الأسباب التي تمسك بها بعض المتأخرين للثورة عليه؛ لأنه من غير

المعقول أن يسند العمل الذي بمعنى السعي إلى الكلمات، وهي لا ترى لها حركة ولا فعل ذو أثر، «وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع!»[30]، فقد أنكر العمل على الألفاظ وعلى المعاني لأنها مسلوبة الإرادة حسب رأيه، وقد تطور هذا الموقف المنكر للعامل في العصر الحديث ليصبح مطلقا باعتباره عبئا على الدارسين؛ قال محمد حماسة: «وإذن العامل النحوي بصورته التي يوجد عليها الآن في كتب النحو العربي عبء ثقيل على الدارسين، ولا يحقق الفائدة المتوخاة من ابتكاره، ولا معدل عن العدول عنه. »[31]؛ فعندما يذكر العامل «بصورته التي يوجد عليها» يتوقع القارئ أن يكون الكاتب ممهدا لكي يُخرج العامل في صورة جديدة تجعله أكثر خفة وتحقيقا للفائدة المتوخاة من ابتكاره، ولكنه سرعان ما تفاجأ بتقرير ضرورة العدول عنه، هذا العدول الذي ما انفك ينقضه غير بعيد من القول به، حينما قرر أن العامل المعنوي في الجملة الاسمية ذكره النحاة من أجل الاطراد «حتى تنتظم الجملة الفعلية والاسمية معا»[32]؛ فهذا السياق -وإن لم يكن كافيا للإيحاء بوجود اعتراف ضمني بوجود العامل-فإنه يؤكده نفيه للعامل عن الجملة الاسمية بما يستلزم إثباته للفعلية ما لم يصرح بنفيه عنها.

وفي الطرف المقابل ينزل حسن خميس الملخ نظرية العامل من النحو العربي منزلة نظرية الجاذبية من الفيزياء الطبيعية[33] ويرجع سبب القول بالعدول عنه والاختلاف فيه- لدى النحاة المتقدمين في أقل تقدير- إلى قصور في فهمه، ويجتهد في إقامة الدليل على صحة ما يذهب إليه بعقد موازنة بين كثرة البصريين قليلي الاختلاف في العامل وقلة الكوفيين كثيري الاختلاف في العامل، وأرجع سبب هذا التباين إلى: «التفاوت العلمي في إدراك نظرية العامل، وعدم كفاية التأهيل العلمي لبعض الشخصيات للارتقاء إلى مستوى التمكن من صنعة النحو معرفة وتمثلا وتصورا»[34]، ثم ضرب لذلك مثلا بالكسائي الذي تعلم النحو عن كبر[35]، وكذلك المعاصرون الذين دعوا إلى نقض هذه النظرية، أو اضطربت مواقفهم منها، فبسبب القصور في الفهم وعدم كفاية التأهيل العلمي، وإن بعض القامات العلمية لا ينطبق عليها هذا الوصف - وإن كان إثبات هذه الحقيقة العلمية يقتضي مزيدا من الاستقصاء في بحث مستقل- فإنما يمكن إرجاع سبب طعنهم في نظرية العامل وغيرها من مقومات الدرس اللغوي العربي بعامة إلى الاستجابة المباشرة المقصودة أو غير المقصودة إلى الحرب الناعمة «بين اللغات التي هي في حقيقتها شكل من أشكال حرب الثقافات الناعمة غالبا لا دائما»[36]، بل قد تتجاوز تلك الحرب حدود النعومة لتصبح حربا خشنة بأبعاد

عسكرية وسياسية، هدفها كسر الكرامة اللغوية لإماتتها؛ هذا الهدف الذي يصبح «مطلبا من مطالب السيطرة السياسية والعسكرية في بعض الحالات التاريخية، كما حدث في فرض اللغة الفرنسية في بلاد المغرب العربي على المتداولين بالعربية حتى كادت تنزوي لولا حركات الاستقلال والتعريب التي أعادت للعربية في تلك البلاد وجهها اللغوي الأصيل»[37]

4. 2. العامل في العقل النحوي الغربي:

ومهما قيل عن العامل في نظرية النحو الغربي فإنه يبقى أصيلا في الدرس اللغوي العربي؛ فقد حاول الغرب الأخذ به إلا أن فهمهم له بقي قاصرا سطحيا لم يرق إلى النضج[38] وبدأ الاحتفاء الغربي بالعامل في أواخر السبعينيات بظهور نظرية النحو التوليدي لرائدها نعوم شومسكي، التي تعد نظرية الربط العاملي (Government-Binding Theory) نسخة مطورة عنها[39]، وتعد إحدى النظريات الفرعية المتفاعلة مع المستوى المنطقي المستخرج من البنية السطحية التي يمكن استخراجها من البنية العميقة، من أجل الحصول على التركيب الصحيح منطقيا دون غيره[40]، وهو ما يقوي مكانة الربط العاملي بين السياقات النحوية المحددة؛ بمعنى: إن دوره لا يقتصر على العلامة الإعرابية فحسب، بل يتعداها إلى الرتبة وما يترتب عنها من حذف وتقدير، أو تقديم وتأخير.

وملخص الفرق بين العامل في نظرية النحو العربي ونظيرتها في النحو التوليدي، أنه يشكل في العربية محورا يقوم عليه التركيب من أجل بلوغ المعنى ومن دونه يكون الكلام مجرد هدر، أما نظيره فمكون تركيبي يؤدي وظيفته داخل التركيب كما يساهم في تحديد نوع الكلمة التي يمكن الحصول عليها بإضافة لا حقة ما(Suffix)[41].

وقد بدأت نظرية العامل في نحو العربية أقرب إلى الاكتمال إذ قام التمييز بين المبني والمعرب من الكلمات على مبدأ العمل الذي انحصر أثره في الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة[42]، ولا يعمل في الأسماء المتمكنة إلا تلك الكلمات المبنية التي لا إعراب لها، وبها تكتمل نظرية النحو العربي القائمة على العامل والمعمول، ولم يخرج مفهوم العامل عن علاقته بمؤدى التركيب سواء سمي إعرابا أم معنى.

5. تمثيل تطبيقي لوظيفية العامل في السياق النحوي.

5. 1. الوظيفة السياقية النحوية للعامل:

يعود فضل السبق في بيان أهمية السياق النحوي إلى عبد القاهر الجرجاني في حديثه عن نظرية النظم[43]؛ قال: «اَعلم أنْ ليسَ ((النظمُ)) إلا أن تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي

يَقتضيهِ ((علمُ النحو))، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفَظُ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها. »[44]، فقد تبين للباحث أن النظم الذي به تتحقق غاية الإفهام يتحقق بوضع الكلم في سياقاته التي يقتضيها علم النحو؛ فبفضل السياق النحوي Grammatical Context يمكن تحديد المعاني الفردية المختلفة لكلمة متعددة الدلالات polysemantic word[45]؛ فإذا أخذ المتكلم الفعل ((ضرب)) وأعمله في زيد رفعا في نحو((ضرب زيد خالد))، كان معناه إيقاع الضرب المعروف على المفعول به، وإذا هو أعمل فيه زيدا في نحو ((زيد ضَرْبٌ))، فقد أخرجه من الفعلية إلى الاسمية ليصير معناه خفيف الحمل، ويوجد غير هذا من المعاني المتعددة التي يحتملها اللفظ ويمكن تحديدها عن طريق الاستعانة بالسياق النحوي دون إغفال للسياق المعجمي lexical context الذي تحدده الكلمات المجاورة للكلمة متعددة الدلالات أيضا.

وفي بيان لعلاقة العامل بالسياق النحوي يمكن القول: إن الأول يعد من أخطر مكونات الثاني إن لم يكن أخطرها على الإطلاق، فهو المنظم للكلم لكي يصير نظما، وهو المحدد لمنازله من النظم ليصير رتبا، وهو الموجه للكل ليصير قصدا، فهو ينزل منزلة منظم الجهد Voltage Regulator من المولد المتناوب Alternator في العربات التي تستمد جزءا من طاقتها من البطارية؛ فبرغم الطاقة الميكانيكية الهائلة التي ينتجها المحرك والتي يتحول جزء منها إلى تيار كهربي متناوب ينتجه المولد، ثم تحويله إلى تيار مستمر بوساطة المعدِّل Rectifier لتوفير طاقة الغمر التي تحافظ على استقرار شحن البطارية في مستوياته المثالية، هذه الطاقة التي تفقد جدواها في غياب أو تلف منظم الجهد الذي يزود البطارية بتيار الغمر من أجل الحفاظ على مستوى أدائها، كذلك العامل النحوي الذي ينظم طاقة المعنى في الكلمات من أجل بلوغ غاية الإفهام.

أُختلِف في عامل النصب في ﴿أَيَّاماً﴾ من قوله جل وعز: ﴿**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌلَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌلَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾ **[البقرة: 183، 184]**

فقد يكون عامل النصب عند الأخفش الأوسط هو المصدر المعرف بـ(أل) الذي اكتسب قوته على العمل من اشتغال الفعل به[46]، في هذا الرأي مأخذه عليه؛ فما دام المصدر تقوّى على العمل باشتغال عامل آخر فهو أضعف عن العمل فيما فصل عنه

بفاصل[47]، ورأى الفراء أن عامل النصب هو الفعل ﴿**كُتِبَ**﴾، الذي لم يسم فاعله الذي إذا كان متعديا إلى مفعولين رفع أولهما نائبا للفاعل، ويحتفظ الآخر بأصله مفعولا به، ودليله على صحة ما ذهب إليه قولهم: ((أُعطي عَبْدُ اللَّه المالَ)) [48]، وهو رأي معترض من جهة السياق المعجمي؛ فمعنى الفعل ﴿**كُتِبَ**﴾ ليس كـ ((**أُعطي**))؛ فالأول يقع في الأيام لا عليها، ويقع الآخِر على عبد الله والمال معا حقيقة لا توسعا، ولم يرد الفعل ﴿**كُتِبَ**﴾ في محكم التنزيل متعديا إلى أكثر من مفعول سواء كان مبنيا للفاعل أم المفعول، والراجح في الآية موضوع البحث استيفاء السياق النحوي لعمل الفعل ﴿**كُتِبَ**﴾ لجميع مكوناته في قوله﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾، و﴿**أَيَّامًا مَعْدُودَات**﴾ مع ما بعدها تفصيل لما كتب والصواب تقدير عامل من جنس ما كتب؛ قال الطبري: «ونصبَ﴿**أَيَّاماً**﴾بمضمر من الفعل، كأنه قيل: كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قَبلكم، أن تصوموا أيامًا معدودات»[49].

ولعل أجدر ما يصح الأخذ به من كتب التفسير مذهب ابن عاشور في هذه الآية، قال: «وقوله تعالى: أياما معدودات ظرف للصيام مثل قولك الخروج يوم الجمعة، ولا يضر وقوع الفصل بين الصيام وبين أياما وهو قوله: كما كتب إلى تتقون لأن الفصل لم يكن بأجنبي عند التحقيق، إذ الحال والمفعول لأجله المستفاد من (لعل) كل ذلك من تمام عامل المفعول فيه وهو قوله صيام، ومن تمام العامل في ذلك العامل وهو كتب فإن عامل العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء ولجواز الفصل بالأجنبي إذا كان المعمول ظرفا، لاتساعهم في الظروف وهذا مختار الزجاج والزمخشري والرضي، ومرجع هذه المسألة إلى تجنب تشتيت الكلام باختلال نظامه المعروف، تجنبا للتعقيد المخل بالفصاحة. »[50] وتترجح قوة التقدير ههنا من جهة الحفاظ على قوة المعنى التي تتحقق بقوة العامل وينأى الفهم عن كل لبس، كما تترجح من جهة السياق النحوي لعمل الفعل فيما تقدم ذكره.

5. 2. تمثيلان ماديان للوظيفة السياقية للعامل النحوي

5. 2. 1. التمثيل الرمحي:

يحتاج الباحث في مثل هذا التمثيل إلى أربعة أجزاء رئيسة من الرمح هي العالية التي بها الإمساك وتمثل مبتدأ التركيب النحوي، والثعلب التي تحمل السنان وتمثل المعمول، وكذلك السنان الذي يمثل علامة الإعراب التي بها الدقة في إصابة الهدف وهو المعنى؛ ويبقى أهم هذه العناصر وأخطرها هو العامل الذي بغيابه يفقد الرمح تماسكه ويضيع كل طمع

في إصابة الهدف وسأحاول تطبيق هذا التصور على نص من الذكر الحكيم من تفسير ابن عطية.

وجه ابن عطية قراءة من قرأ ﴿**أَنَّ الدِّينَ**﴾ -من قوله جل وعز: ﴿**إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ**﴾ [آل عمران: 19]- بإعمال الفعل ﴿**شَهِدَ**﴾ من الآية السابقة لها[51]، فالعامل ههنا هو الفعل ﴿**شَهِدَ**﴾ إنما نسب إليه العمل على سبيل المجاز بسبب إسناد العمل إليه في التركيب اللغوي الواصف الذي ورد فيه، وإنما العمل في الحقيقة من فعل المتكلم بالقراءة الذي أظهر أثرا لعمل الفعل في ﴿**إِنَّ**﴾ بفتح همزتها؛ ودليل اضطلاع القارئ بالعمل دخول همزة التمكين على الفعل عمل من كلام ابن عطية فصار أعمل؛ قال: « وقرأ ﴿**أَنَّ الدِّينَ**﴾ بفتح الألف، فأعمل ﴿**شَهِدَ**﴾ في ﴿**أَنَّ الدِّينَ**﴾[52] ويمكن تمثيل الشاهد القرآني على هذا النحو:

العالية: قوله جل وعز: ﴿ **شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا**﴾ [آل عمران: من آ18]

الثعلب: ﴿**أَنَّ الدِّينَ**﴾ وبالتحديد ﴿**أن**﴾.

السنان: فتح همزة إن.

العامل: شهد.

فبإعمال الفعل ﴿**شهد**﴾ يتم بلوغ الهدف، وهو أن الدين المؤكد هو الإسلام مشهود من الله عز وجل، فيتحقق للإخبار بالدين مؤكدان هما الفعل شهد مسندا لرب العرش العظيم وأداة التوكيد(أن).

أما بتعطيل عمل الفعل ﴿**شهد**﴾، فيبقى الخبر مؤكدا غير مشهود.

5. 2. 2. التمثيل التنظيمي للجهد الكهربي:

في هذا التمثيل يستحضر الباحث أربعة عناصر أيضا هي: مولد التيار المتناوب، ويمثل مبتدأ التركيب النحوي، وطاقة الغمر؛ تمثل المعنى المعجمي الذي يحمله كل لفظ، والبطارية التي تمثل وحدة تخزين المعاني التي تستنير بها بصيرة المتلقي، ومنظم الجهد الذي يمثل العامل المعنوي[53]؛ وسأحاول تطبيق هذا التصور على نص من الذكر الحكيم من تفسير ابن عطية:

ففي قوله جل وعلا: ﴿**يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ**﴾ [الأعراف: 26]، اختار ابن

عطية في توجيه قراءة من قرأ ﴿خَيْرٌ﴾ بالرفع ما ذهب إليه أبو علي الفارسي؛ قال: « وقيل هو مبتدأ و﴿خَيْرٌ﴾ خبره و﴿ذلِكَ﴾ بدل أو عطف بيان أو صفة، وهذا أنبل الأقوال ذكره أبو علي في الحجة. »[54]، ثم ذكر في تفصيل ذلك أن القول بالبدل معناه إعمال معنى الابتداء في اسم الإشارة بدلا من الاسم ﴿لِبَاسُ﴾؛ قال: «كأنك أزلت الأول وأعملت العامل في الثاني على نية تكرار العامل»[55]، فقد ورد فعل العمل مبدوء بهمزة التمكين في هذا التركيب الواصف كذلك لكنه مسند إلى ضمير المخاطب المحيل على المتلقي الافتراضي الذي يخاطبه المفسر والذي يحتمل أن يكون عالما بالنحو والتفسير كذلك.

ويمكن تمثيل هذا الشاهد القرآني على هذا النحو:

مولد التيار المتناوب: ﴿ وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾.

طاقة الغمر: (و) أداة من أدوات الربط أفادت معنى الحال.

لباس: ما يلبسه الإنسان سترا لجسمه وعورته.

التقوى: من أعلى درجات الخوف

﴿ذلك﴾: اسم للإشارة

خير: اسم يوصف به ما بدا نفعه وحسنه

منظم الجهد: يمثل معنى الابتداء في هذا المثال.

البطارية: مخزن المعاني الذي يؤديه التركيب في حال من الأحوال النحوية.

فبتدخل معنى الابتداء في تنظيم العلاقة بين الطاقة المعنوية لـ﴿لباس﴾ المسندة إسنادا إضافيا إلى التقوى وبين ﴿ذلك﴾ الإشارية المحيلة إلى عنصر قبلها، يجعل المعنى أكثر انسجاما في مخزونه بما ينير بصيرة المتلقي بمعنى مفاده: إن الخير في لباس التقوى لا اللباس المادي الحقيقي، وهذا يتحقق بتجاوز ﴿لباس﴾ بعمل الابتداء إلى اسم الإشارة عن طريق البدل فنحصل على جملة واحدة، أما إذا قصرنا عمل الابتداء على ﴿لباس﴾ فحسب، فنحصل على جملتين إحداهما كبرى من مبتدأ أول ومبتدأ ثان، والأخرى صغرى من المبتدأ الثاني وخبره، وهو ما يبقي احتمال أن تتجاوز الإحالة باسم الإشارة ﴿ذلك﴾ المبتدأ بامتداد يصل إلى ﴿لباسا﴾ الأولى ويضعف الشحن عن إنارة البصيرة القارئة بمعنى الخير الذي في لباس التقوى ويتفرق بين اللباسين معا[56].

6. خاتمة:

ليس من الجديد أن يقول باحث بأصالة العامل في النحو العربي، وإنما يصح لفت عناية الدارسين إلى أن الثورة على العامل كان من أسبابها القصور عن الفهم الدقيق لمصطلح العامل، وهو ما تقدمت الإشارة إليه في التفسير الرمحي وفي موقف حسن خميس الملخ من العامل، ثم تمثيله بعد ذلك، وإلى أن ذلك التفسير، وذلك التمثيل يحتمل أن يكون كهربيا لو كانت بيئة نشأة النحو هي بيئة العربات الآلية والاتصالات السريعة، بل قد يكون بما لم يخطر لنا ببال أصلا.

إن للعامل دورا دقيقا في ضبط السياقات النحوية بما لا يحتمل مزيدا من المعاني المضللة التي يمكن لأي تركيب أن يحملها، فهو مرتب للفظ، منظم للمعنى بما يصيب الهدف المنشود من الكلام بدقة، ولعل هذا ما جعل عبقرية بحجم شومسكي تحدث ثورة في علم نحو اللغة الإنجليزية ببعث نظرية العامل من قراءاته في النحو العربي.

ولعل من بين ما يستحق التسجيل في ختام هذا البحث ما يلي:

إن تشجيع بعض الباحثين الغربيين على نقض نظرية العامل يمكن إدراجه في إطار الحسد اللغوي؛ وهو أن يجد الباحث ميزة في لغة غير لغته الأم فيدعو إلى نقضها لأنه لا يقدر على ادعاء مثلها في لغته، ولا على التغاضي عنها في لغة غيره بسبب أهميتها البالغة، كما يعد من الغباء اللغوي كل من ينساق إلى النقض من أبناء تلك اللغة ذات الميزة المحسودة بسببها، بدعوى التجديد ومواكبة التطور.

من التمثيل الأخير لمضمون الآية الكريمة يمكن تأكيد صلة اصطلاح لفظة العامل على المتسبب في العلامة الإعرابية بالبيئة العربية، وذلك بتمثيله على الرمح، وبتمثيله على المولِّد يؤكد احتمال أن يكون للعامل تسمية أخرى لو لم يكن في بيئته، كما تأكد للباحث من هذا التمثيل أيضا أهمية العامل في تحديد السياقات النحوية التي بفضلها يمكن الحصول على معان دقيقة.

مراجع البحث وإحالاته:

(1) الملخ، حسن خميس2018 العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ص283.

(2) الجمحي، محمد بن سلام، طبقات الشعراء، تح: طه أحمد إبراهيم، دار الكتاب العلمية، بيروت- لبنان،

2001م، ص 30.

(3) نفسه، ص31.

(4) بودانة، طه الأمين، 2019، التفكير العلمي عند علماء العربية – نظرية العامل النحوي نموذجا، مجلة جسور المعرفة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- المجلد05، العدد 03، ص 490.

(5) الأنصاري وليد عاطف، نظرية العامل في الدرس النحوي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، إربد- الأردنّ، ط2، 2014، ص45

(6) الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب، البيان والتبيين، مكتبة الجاحظ، تح: محمد عبد السلام هرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م، ج1، ص139.

(7)ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وشركاؤه، دار المعارف، القاهرة، دط، دت، مادة(و ت د)

(8) الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، سلسلة المعاجم والفهارس، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دت، دط، مادة

(9) الأزهري، أبو منصو محمد بن أحمد تهذيب اللغة، محمد علي النجار، سلسلة تراثنا، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1384هـ- 1964مج2، مادة (خرم).

(10) الصاحب، إسماعيل بن عباد المحيط في اللغة، تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1994م، ج3، ص14

(11) العين، ج2، ص154.

(12) ابن الأجدابي إبراهيم بن اسماعيل بن أحمد الطرابلسي، كفاية المتحفظ في اللغة، تح: السائح علي حسين، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ص122.

(13) النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، ذخائر العرب(25)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة- مصر ط2، دت، وصدر البيت: « ألا ليتما هذا الحمام لنا» ص24

(14) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تح، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ص94.

(15) زاهد، زهير غازي، 2010، موضوعات في نظرية النحو العربي، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ص40، ص43.

(16) السامرائي، فاضل صالح، 1969، دار النذير، بغداد ص14

(17) Suzanne Romaine, Language in Society, An Introduction to Sociolinguistics, Oxford University Press, 2nd edit, 2000, p21 **.**

(18) ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، ص111.

(19) نفسه، ج1، ص119.

(20) يرتبط مفهوم السجل اللغوي بمتغيرات اللغة الناتجة عن الاستخدام اليومي للمتكلمين بها في السياقات، ينظر على سبيل المثال: (سوزان رومان 2000 **Suzanne Romaine**) و(فان دايك **Teun A. van Dijk 2008**)، غير أن النحو العربي وكذلك العامل إنما تم وضعه للحد من تلك المتغيرات من أجل فهم موحد لكتاب واحد هو الأصل الذي تفرعت عنه جميع تفاصيل حياة المسملين، من بعده تأتي لغة التداول التي تستمر بقبول بعض المتغيرات دون المساس بذلك الأصل.

(21) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط3، 1983م، ج1، ص13.

(22) ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة-مصر، ط1، 1979م، ص69.

(23) الرد على النحاة، ص12

(24) نفسه، ص 69.

(25) حظي كتاب الرد على النحاة بثلاثة تحقيقات؛ أولاها لشوقي ضيف عام 1947م، وثانيها لمحمد إبراهيم البنا طبعت بدار الاعتصام عام 1979م، وآخرها لمحمد حسن محمد حسن إسماعيل طبعت بدار الكتب العلمية ببيروت عام 2007م؛ كان هذا حسب دراسة لمحمد حراث2012م، العلة النحوية عند ابن مضاء القرطبي، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو- المجلد03، العدد 02، ص87.

(26) الرد على النحاة، ص14.

(27) نفسه، ص20.

(28) نفسه.

(29) الأزهري، أبو منصو محمد بن أحمد تهذيب اللغة، محمد علي النجار، سلسلة تراثنا، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1384هـ- 1964مج2، مادة (عمل).

(30) ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة-مصر، ط1، 1979م ص70.

(31) عبد اللطيف، محمد حماسة، 1984 العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1. ص، 203.

(32) العلامة الإعرابية، ص203.

(33) العقل النحوي، ص175

(34) نفسه، ص178.

(35) نفسه.

(36) نفسه، ص287.

(37) نفسه، ص 287.

(38) حاج صالح، عبد الرحمن، 2016، سلسلة علوم اللسان عد العرب(4)، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص300

(39) Aarts Bas and co, 2014, The Oxford Dictionary of English Grammar, Oxford University Press paperback p183

(40) David Crystal, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Malden, USA, 6th edit 2008, p215 **.**

(41) العلوي، شفيقة، 2007، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم- العدد 07، صص 07.. 20.

(42) الكتاب، ج1، ص13.

(43) عبد النعيم خليل، السياق بين القدماء والمحدثين(دراسة نحوية دلالية)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008م، ص68.

(44) الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م، ص81

(45) R. S. Ginzburg, S. S. Kkidekel, G. Y. Knyazeva, A. A. Sankin, A Course in modern English lexicology, Mocow, 2nd edit, 1979 **.**

(46) الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1991م، ج1، ص169.

(47) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، خالد العلي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط2، 2008م، ص79.

(48) الفراء أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م، ج1، ص112، وينظر كذلك الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وشركاؤه، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1984م، ج1، ص21، 22.

(49) الطبري أبوجعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمود محمد شاكر، دار ابن الجوزي، القاهرة- مصر، ط1، 2009م، ج3، ص413.

(50) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984م، ج2، ص158

(51) المحرر الوجيز، مج2، ص189.

(52) السابق.

(53)لمعرفة المزيد عن عمل المولد يتبع الرابط **https: //youtu. be/jdSKlg80DjU**

(54) نفسه، مج3، ص543.

(55) نفسه.

(55)هذا التمثيل اجتهاد شخصي من المؤلف اعتمادا على فهمه لأجزاء الرمح ووظائفها وكذلك أجزاء المولد ووظائفها.

قائمة مصادر ومراجع البحث

1. ابن الأجدابي إبراهيم بن اسماعيل بن أحمد الطرابلسي، كفاية المتحفظ في اللغة، تح: السائح علي حسين، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية.
2. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دت، دط
3. ابن عاشور، محمد لطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1984م
4. ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة-مصر، ط1، 1979م.
5. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وشركاؤه، دار المعارف، القاهرة، دط، دت.
6. الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1991م.
7. الأزهري، أبو منصو محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، محمد علي النجار، سلسلة تراثنا، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1384م- 1964م.
8. الأنصاري وليد عاطف، نظرية العامل في الدرس النحوي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، إربد-الأردنّ، ط2، 2014.
9. الجاحظ عمرو بن بحر بن محبوب، البيان والتبيين، مكتبة الجاحظ، تح: محمد عبد السلام هرون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1998م
10. الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م.
11. حاج صالح، عبد الرحمن، 2016، سلسلة علوم اللسان عند العرب(4)، البنى النحوية العربية، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.
12. حراث محمد 2012م، العلة النحوية عند ابن مضاء القرطبي، مجلة الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو- المجلد03، العدد 02
13. زاهد، زهير غازي، 2010، موضوعات في نظرية النحو العربي، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،
14. السامرائي، فاضل صالح، 1969، ابن جني النحوي، دار النذير، بغداد.
15. الصاحب، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1994م.
16. الطبري أبوجعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمود محمد شاكر، دار ابن

الجوزي، القاهرة- مصر، ط1، 2009م.

17. عبد اللطيف، محمد حماسة، 1984 العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1.

18. عبد النعيم خليل، السياق بين القدماء والمحدثين(دراسة نحوية دلالية)، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2008م

19. العلوي، شفيقة، 2007، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي، مجلة حوليات التراث، جامعة مستغانم- العدد 20.

20. الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وشركاؤه، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1984م.

21. الفراء أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1983م،

22. الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، سلسلة المعاجم والفهارس، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دت، دط،

23. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تح، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م.

24. الملخ، حسن خميس2018 العقل النحوي دراسة تفكيكية في مسائل الخلاف النحوي، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن.

25. النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، ذخائر العرب(25)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة- مصر ط2، دت.

26. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، خالد العلي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط2، 2008م.

المراجع الأجنبية

1. Aarts Bas and co, 2014, The Oxford Dictionary of English Grammar, Oxford University Press paperback

2. David Crystal, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Malden, USA, 6th edit 2008 **.**

3. R. S. Ginzburg, S. S. Kkidekel, G. Y. Knyazeva, A. A. Sankin, A Course in modern English lexicology, Moscow, 2nd edit, 1979 **.**

4. Suzanne Romaine, Language in Society,An Introduction to Sociolinguistics, Oxford University Press, 2nd edit, 2000, **.**

موقع إلكتروني:

https: //youtu. be/jdSKlg80DjU